سمو الرئيس مع الروضان في حديث جانبي

جانب من الجلسة

إشادات نيابية بما تحقق في الجلسة من إنجاز وصفوه بالتاريخي

المجلس وافق بالمداولتين على تأجيل أقساط صندوقي «المتعثرين» و«دعم الأسرة»

- المرداس: نشيد بتعاون الحكومة والمجلس وإقرار القوانين التي تمس المواطنين بشكل كبير
- الشطي: نبارك للشعب على إصدار مجموعة من القوانين المهمة التي تهدف إلى الصالح العام

الصالح وعسكر يطلبان الكلمة

أحاديث نيابية مع المنصة

- الدقباسي: قانونيا «التأمينات» سينعكسان بالإيجاب على الأوضاع المعيشية لكل الأسر
- عسكر: هذا الإنجاز بإقرار القوانين يحسب للمجلس والحكومة معاً ونتمنى استمرار التعاون

مسبوقة في النهاية تم بتضافر جهود الجميع.

ومن جهته بارك النائب علي الدقباسي للمتقاعدين بإقرار تعديلات قانون التامينات، فيما يخص قيمة القسط الشهري من الراتب والاستبدال ، مشيرا الى ان القانونين سينعكسان بالإيجاب على الأوضاع المعيشية لكل الأسر.

وقال الدقباسي ان حزمة القوانين التي اقرها مجلس الأمة أمس افرحت كل الشعب ، وان هناك قوانين أخرى متصله بايجاد حلول لمشكلة الكويتين بلا عمل او بلا راتب او بلا تعليم ، مؤكدا ان هذا هدف تواجده في البرلمان والمضي قدما لإيجاد تشريعات مناسبة للكثير من المشاكل التي يعانيها الشعب.

ومن جهته بارك النائب عسكر العنزي لجميع شرائح الشعب الكويتي اقرار مجلس الامة قانون الاستبدال والقرض الحسن الذي يساهم في ايجاد حياة كريمة للمتقاعدين.

ووافقنا في الجلسة على مشروع قانون تأجيل أقساط صندوقي المتعثرين ودعم الاسرة ووافقنا أيضا على قانون المحاكمات الجزائية والمرافعات ووافقنا على قانون التامينات المتعلق بخفض اقساط التقاعد المبكر وانا أحد مقدمي الاقتراح .

وقال عسكران هذا الانجاز بإقرار القوانين يحسب للمجلس والحكومة معا، ونتمنى استمرار هذا التعاون بين السلطتين في بقية قوانين الزيادات المالية للتخفيف من معاناة المواطنين.

وشكر عسكر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد لتوجيهاته للحكومة بتمرير القوانين لتخفيف العباء على المواطنين .

واضاف عسكر « كما نشكر رئيس مجلس الامة والنواب وخصوصا اللجنة المالية واللجنة التشريعية لما بذلوه من جهد لاعداد وصياغة قانون اقرها المجلس تخفف من معاناة المواطنين».

وتمنى عسكر من الحكومة الاستمرار في تعاونها مع المجلس بعدم عرقلة القوانين الشعبية، معربا عن اعتقاده بان الاغلبية النيابية ستصوت بالموافقة على قوانين الزيادات المالية في الجلسات المقبلة.

وأعرب النائب د. بدر الملا عن سعادته بالإنجازات التشريعية التي تحققت في الجلسة ، مشيرا إلى إن القوانين التي اقرت نوعية وتعد تدارك لمشاكل حقيقية افرزتها ازمة كورونا.

وبين أن أول هذه القوانين التي بدأ العمل عليها منذ دخوله لمجلس الأمة هو تعديل قانون قروض الاستبدال والذي كان موجودا على جدول الأعمال لمدة عامين.

وأكد ان إقرار تعديل قانون الاستبدال بتوافق السلطتين يخفف ما كان يتحمله المتقاعد من مبالغ مالية نظير الاستبدال.

وأوضح أن من القوانين العامة ايضا قانون الاعلان الالكتروني الذي يمثل نقلة نوعية في معاونة القضاء ويساعد على تدارك مشكلة كبيرة افرزتها ازمة كورونا بوجود ما يقارب مليون إعلان بسبب تاجيل جلسات للمحاكم.

وأكد أن تخفيض استقطاع القرض الحسن الى ١٥ ٪ هو ايضا انجاز تشريعي تم بتوافق السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولفت الى ان من الانجازات ايضا القانون النوعي الذي تم اقراره بشان تغيير طريقة التوثيق عن طريق القطاع الخاص وفقا لقواعد محددة وجعلها تحت رقابة الجهات الحكومية.

ولفت إلى أنه سجل تحفظه على ما ورد بتقرير اللجنة التشريعية من أنه لم يرد رد المجلس الأعلى للقضاء بشان قانون مخاصمة القضاء، مؤكدا ان لديه بعض التعديلات على القانون سيقدمها في القريب العاجل.

ومن ناحيته اكد النائب د. حمود الخضير ان جلسة الأمس تعتبر تاريخية حيث تم فيها اقرار قوانين مهمة تخدم الشعب الكويتي كافة، معربا عن شكره للحكومة والمجلس على اقرار هذا القوانين التي تهم المواطنين كافة مقدما التهاني للمتقاعدين لاقرار قانونهم.

بارك النائب عادل الدمخي للشعب الكويتي الإنجازات التي تحققت في الجلسة التكميلية بإقرار عدد من التشريعات المهمة مثل تعديل قانون القضاء والاستبدال والقرض الحسن وتاجيل اقساط المتعثرين وقانون الأسرة، وقال إن قانون الاستبدال السابق كانت نسبة الفوائد فيه تتراوح من ١٤ إلى ١٨ بالمئة في حين أن التعديل الذي اقره مجلس الأمة أمس يخفض الفوائد إلى ٦ ٪ ولكن تبقى فتوى وزارة الأوقاف على تحريمه.

وأوضح انه ومجموعة من النواب تقدموا بتعديل لإنشاء كيان يتم تمويله إسلاميا وكان هناك توافق بين الحكومة والمجلس عليه ، ولكن كان الخلاف حول آلية إقراره وهل يتم اقراره مع القانون او تاجيله.

وبين أنه وعدد من النواب امتنعوا عن التصويت على هذا التعديل لأنهم ارتأوا ان يتم تاجيله حتى لا يكونوا حجر عثرة أمام التخفيف على المتقاعدين.

وأكد انه شخصيا تحدث مع رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بهذا التعديل وسيعرض اولا على اللجنة المالية ومن ثم على المجلس.

وشدد على حرصه على تقديم البدائل الشرعية لكل ما فيه شبهة شرعية.

كما هنأ النائب مبارك الحجرف المواطنين والمتقاعدين بالإنجازات التي تم تحقيقها في الجلسة ، وأهمها تعديل قانون الاستبدال.

وقال الحجرف إنه تم في هذه الجلسة تم إقرار قوانين منها ما يخص الجانب المالي و٤ منها تخص وزارة العدل، مبينا ان اهم هذه القوانين قانون الاستبدال الذي طال انتظاره نظرا لأن آخر تعديل تم عليه في عام ٢٠٠٥ ويصعب تعديله نظرا للكلفة المالية المترتبة عليه، مبينا أن كلفة فائدة الاستبدال انخفضت من ١٤،٨ ٪ إلى ٦ ٪ تقريبا .

وبين أنه تم تاجيل اقساط المستفيدين من قانون دعم الأسرة والمتعثرين باثر رجعي ، مؤكدا في الوقت ذاته أن قضية المتعثرين تتطلب إعادة النظر حتى لو تطلب الأمر إسقاط القروض.

ولفت إلى أنه تم اقرار قانون مخاصمة القضاء بإدخال بعض التعديلات عليه ، مبينا أنه ليس غاية الطموح لأن الأمر يتطلب قانون متكامل لمخاصمة القضاء يؤدي ارفاع مركز الكويت في مؤشرات الشفافية وحقوق الإنشان.

وأوضح ان اقرار قانون إعادة النظر سيتيح لمن وقع عليه الظلم إعادة التماس النظر .

ونوه بان قانون التوثيق مطبق بجميع دول العالم وجزء كبير منه تم تحديده بقطاع حكومي وجزء كبير منه سيصدر بقرار من وزير العدل بشان التوثيقات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بمكاتب المحاماة، مؤكدا ان هذا القانون سيتيح عددا كبيرا من فرص العمل من الشباب الكويتي كما أنه يمثل خطوة أولى لتخصصة مهنة المحاماة وفقا للتخصص.

وأكد ان قانون الاعلان الالكتروني يعتبر انجاز حقيقي يحسب للمجلس بذل فيه جهد كبير من قبل اللجنة التشريعية ووزارة العدل، مبينا ان للحاكم كانت تواجه تعثرا في الكثير من القضايا بسبب تأخر الإعلان القضائي. ورأى ان هذه التشريعات ستؤدي عملية التقاضي وإزالة الكثير من العثرات من اجل تعجيل سير العدالة.

وطالب النائب عبدالله الكندري بضرورة المبادرة باقرار قوانين اخرى لمرفق القضاء منها قانون الضمان الصحي والامتيازات المالية للمتقاعدين من القضاة، مؤكدا انه آن الاوان لان تكون لهذا المرفق الحساس الذي له دوركبير في المجتمع مميزات وللعاملين فيه.

واضاف الكندري انه قبل قليل تم اقرار قوانين مهمه كانت حبيسة الادراج، ومن بينها قوانين تهم مرفق القضاء وتساهم بتطوير العمل فيه منها الاعلان الالكتروني والتوثيق ومخاصمه القضاء والتماس إعادة النظر في الاحكام.

واوضح الكندري ان قانون الاعلان الالكتروني يعد خطوة يتبعها في المستقبل فرض رسوم الكترونية يتم دفعها وأيضا الصحف الالكترونية التي سيتم تقييدها من مكاتب المحاماة او من الخارج.

ولفت إلى ان هذا القانون اقر التقاضي عن بعد لكن ذلك سيحتاج تشريعات خاصة لكي يكون هناك تطور وانتفاضة حقيقية من قبل الحكومة والبرلمان نحو اقرار قوانين تخص مرفق القضاء لتطويره وتنظيمه .

مداخلة الدمخي

.. وعبدالكريم الكندري

الدلال يدلي بدلوه